رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير

أحمد محمد الحبيشي

Ahmedalhobishi@Yemen.Net.Ye

14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة

تصدر عن مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر - عدن - الجمهورية اليمنية

تأسست في عدن بتاريخ 19 يناير 1968م

الاثنين 3 مايو 2010 م - الموافق 19 جماد أول 1431 هـ - العدد 14808 - السنة الثانية والأربعون - رقم الإيداع 2

من يحاسب الزنداني؟

من على منبر جامعة الإيمان، وأمام عدسات القنوات الفضائية هدد (الشيخ) عبدالمجيد الزنداني رئيس جامعة الإيمان بأنه سينظم مسيرة يسد بها جميع شوارع العاصمة صنعاء إذا أقر مجلس النواب مشروع تعديل قانون الأحوال الشخصية الذي ينص على تحديد سن آمنة للزواج، بدلا من المادة التي أصر الزنداني وحزب "التجمع اليمني للإصلاح" على إدخالها إلى القانون أثناء مشاركته في السلطة بعد حرب صيف 1994م، وتنص على السماح لولي الطفلة الصغيرة أو الرضيعة بتزويجها على شخص آخر، استناداً إلى آراء فقهية تراثية لا تصلح لعصرنا، وقال الفقهاء فيها بجواز نكاح الصغيرة، ومفاخذة الرضيعة المعقود عليها شرعا.. وهو ما لا يقبله أي شخص يتمتع بالسلامة العقلية والنفسية في هذا العصر، الذي لم يعد فيه مكان لرواسب الثقافات الموروثة عن عصور البداوة الجاهلية.

وإذا كان من حق الزنداني أن يقيم بصورة دائمة في الماضي، ويدفن رأسه بين أوراق الكتب الفقهية القديمة التي كانت تعكس ظروف العصور والبيئات البدوية الغابرة التي عاش مؤلفوها فيها، فمن حق مخالفيه أن يجيبوا عن أسئلة عصرهم، ويتفاعلوا مع تحدياته بما يساعد على معالجة هموم ومشاكل ومتطلبات الحياة في هذا العصر.

عبدالمجيد الزنداني

يقول الزنداني إن لحمه مسموم ولا يمكن الاقتراب منه .. ونحن نقول له إذا كان لحمه مسموما ولا يمكن الاقتراب منه، فإن لحوم مخالفيه ليست (همبرجر) شهية وجاهزة للأكل ويمكن الاقتراب من أصحابها .. ناهيك عن أن اللحوم المسمومة تقتل أصحابها قبل كل شيء ولا يمكن لأي كائن حي أن يعيش بلحم مسموم .. حتى الافاعي التي تنشر السموم فإن لحومها غير مسمومة ويمكن الاقتراب منها، واستفراغ سمومها بهدف التخلص من خطرها على الآخرين.

ومع كل ذلك تتبادر إلى الذهن أسئلة مشروعة، حول مدى خضوع الزنداني وجامعته الأهلية للقانون.

فهل ستتقدم جامعة الإيمان بطلب للحصول على ترخيص لهذه المسيرة المزعومة؟

وهل يجيز قانون التعليم العالي لإدارات الجامعات الأهلية تنظيم مسيرات جماهيرية، احتجاجا على صدور قوانين لا تخص عمل واختصاصات هذه الجامعات التي تعتبر استثمارات خاصة تنظمها قوانين لا علاقة لها بقانون الأحوال الشخصية؟

وهل يدير الزنداني جامعة أهلية تخضع لقانون التعليم العالي، أم أنه يدير دولة داخل الدولة؟

وهل ثمة شرعية قانونية لهذه الجامعة بعد كل ما حصل وسيحصل؟

وهل يوجد من يحاسب الزنداني وجامعته الأهلية بموجب القانون، أم أنه فوق الدستور والقانون؟

وهل يؤدي تدخل جامعة الإيمان في أمور لا تخص مهامها المحددة بقانون التعليم العالي إلى فتح ملف هذه الجامعة المثير للجدل والتوجس يمنيا وإقليميا وعالميا؟

ويبقى السؤال المهم : ما قيمة القانون في البلاد إذا كان مطلوبا من الجميع الالتزام به، باستثناء الزنداني؟

طالب في جامعة «الإيمان» في لقاء نظمه منتدى (الجاوي) الثقافي في صنعاء :

لقنونا أن الديموقراطية كفر وعندما كنا نغادر حرم الجامعة نشعر بأن كل النساء فاسقات والشبان فاجرون

ما يدرس في الجامعة يؤسس للوعي الذي يحكم عقلية أعضاء تنظيم «القاعدة»

إدارة جامعة (الإيمان) امتنعت عن تسليم شهادات طالبتين لمناقشتهما قضية دية المرأة في الإسلام

صنعاء / علي سالم :

يرسم فهد سلطان (31 سنة) صورة قاتمة لجامعة الإيمان المثيرة للجدل مقدماً شهادة عن طبيعة عمل هذه الجامعة، تكتسب أهميتها من كونها تأتي هذه المرة من داخل الجامعة نفسها.

الطالب الذي أمضى أربع سنوات في الجامعة المتهمة محلياً ودولياً بأنها حاضنة رئيسة لتخريج كثير من المتشددين الضالعين في أعمال إرهابية يحكي عن صدمته وكثير من زملائه بما تكشف لهم داخل الجامعة التي ظنوا بداية أنها معنية بتخريج العلماء.

وقال سلطان الذي كان ينتمي إلى حزب تجمع الإصلاح الإسلامي وهو الحزب نفسه الذي ينتمي إلى قيادته مؤسس الجامعة ورئيسها، رجل الدين الشهير الشيخ عبدالمجيد الزنداني، إن جامعة الإيمان «ليست كما خيل لنا. فهي ليست جامعة عالمية معنية بتخريج علماء الدين والشريعة بل هي مجرد منشأة تكرس التلقين والتبعية وتحارب التفكير والاختلاف». وأضاف إنها «لا تتعدى كونها مجرد مدرسة كبيرة لتحفيظ القرآن مربوطة كلية بشخص الشيخ الزنداني». وتوقع سلطان انه في حال رحل الزنداني فلن يبقى للجامعة وجود «خصوصاً أنها أصبحت عبئاً على حزب الإصلاح».

وشرح سلطان في لقاء نظمه له منتدى الجاوي الثقافي في صنعاء، طبيعة النظام المتبع داخل جامعة الإيمان الواقعة شمال العاصمة، وكيفية سير الدراسة والنشاطات التي يمارسها الطلاب. وأوضح أن الطالب المنتسب إلى الجامعة يخضع بداية لدورة تسمى دورة الاستقبال تشبه في صرامتها ما يخضع له المجندون في المعسكرات. لكنه نفى علمه بوجود تدريبات على السلاح أو أن تكون الجامعة معنية بتنشئة عناصر «القاعدة» في شكل مباشر. بيد أنه عاد وأكد أن ما يدرس في الجامعة يؤسس للوعي الذي يحكم عقلية أعضاء تنظيم «القاعدة». فمن الدروس التي يتلقاها الطلاب شحنهم بـ «تقديس العلماء» وأن دخول الجنة مهمة صعبة وليست أبداً بالسهولة التي تفترضها العبادات العادية.

وتثير جامعة الإيمان ورئيسها الشيخ الزنداني توجساً محلياً ودولياً وتم إدراجها على قائمة الأمم المتحدة للشخصيات والمؤسسات الممولة للإرهاب.

وكانت الجامعة التي تأسست عقب الحرب الأهلية في 1994، لحظة شغل مؤسسها الشيخ الزنداني منصب عضو مجلس الرئاسة، فتحت أبوابها لتدريس ما تقول إنها علوم الدين واستقبلت في صفوفها عناصر من جنسيات متعددة.

شعار جامعة الإيمان

وتعد مجانية التعليم والغذاء والسكن من الأساليب التي تغري طلاباً كثيرين للالتحاق بها، خصوصاً أنها كانت تصرف أيضاً مكافآت مالية شهرية في وقت مضى، وتلك إغراءات حقيقية لطلاب يعانون ضيقاً اقتصادياً خصوصاً في اليمن.

ويصف فهد سلطان أجواء التوجس والتخويف التي تبثها إدارة الجامعة بين الطلاب ومن ذلك زعمها وجود مندسين للاستخبارات الأجنبية من مثال طالب فلسطيني اخضع للتحقيق واعترف بأنه يعمل لمصلحة جهاز الاستخبارات الإسرائيلية (الموساد).

ويذكر سلطان انه عاش في السكن التابع للجامعة مع زملاء من جنسيات صومالية واندونيسية.

وروى الطالب السابق قصصاً عن حوادث قال انه اتضح جراء تكرارها سنوياً أن إدارة الجامعة تفتعلها لتخويف الطلاب من قبيل الزعم بفقدان بعض النقود ثم تبدأ التحريات مصحوبة بطقوس دينية تشبه الأدعية التي يمارسها المشعوذون بحجة الكشف عن السارق. وذكر أنه يحظر على الطلاب مناقشة رجال الدين من المشايخ الذين يلقون المحاضرات باستثناء رئيس الجامعة كما يحظر أي نشاط ترفيهي وحتى ممارسة الرياضة.

أما مقهى الانترنت الصغير والصحن اللاقط للقنوات الفضائية فيخضعان بدورهما لتحكم الإدارة التي لا تسمح سوى ببث 10 قنوات تنسجم وتوجهات الجامعة.

ويقول فهد سلطان: «يلقن الطالب بأن الديموقراطية كفر كما يحظر الانتماء إلى أي حزب أو مجموعة وعندما كنا نغادر حرم الجامعة كنا نشعر بأن كل النساء فاسقات والشبان فاجرون». ولفت إلى وجود رقابة دائمة على سلوكيات الطلاب وتحركاتهم وأن الطالب يجبر على القسم بألا يغادر حرم الجامعة إلا للضرورة لكنه تحدث عن رحلات تنظم في نهاية الأسبوع لزيارة بعض المقابر والمستشفيات.

وكان سلطان حاول عقب تخرجه من الثانوية الالتحاق بجامعة الإيمان فطلب منه حينها إثبات ما يؤكد أداءه الخدمة العسكرية. فعاود تقديم أوراقه بعد أدائه للتجنيد الإلزامي لفترة عامين فقيل له إن شهادة التجنيد غير ضرورية استعيض عنها بطلب تزكية شخصيتين معروفتين كشرط من شروط التحاق الطالب بالجامعة.

ويرى سلطان أن ثمة انقلاباً حصل على الأهداف التي أريد أن تحققها جامعة الإيمان عند تأسيسها ومن ذلك طبيعة المنهاج الذي اتفق على أن تعمل به.

ويقدم سلطان نفسه كـ «باحث إسلامي منفتح على العصر»، مؤكداً أن خلافه مع الجامعة مرده رفضها التجديد والقبول بالرأي الآخر. وذكر انه مثل أمام لجنة تأديب بتهمة تشكيل لجنة طالبية احتجت على توقيف زملاء له وقال: «من يومها تم حظر اللجان الطالبية».

ومن الأمثلة على التشدد المنهجي في الجامعة أن الطلاب يجبرون على حفظ مقررات كاملة وامتناع الإدارة عن تسليم شهادتي طالبتين على خلفية مناقشتهما لقضية دية المرأة في الإسلام. ولم تسلم الطالبتان شهادتيهما إلا بعدما وصلت قضيتهما إلى الصحافة علماً أن الحصول على معلومات من داخل الجامعة محفوف بالخطر.

وأوضح سلطان إن الإقصاء لا يقتصر على الطلاب فحسب بل ثمة مدرسون يستبعدون بسبب مخالفتهم للآراء السائدة داخل الجامعة وقيادتها في شكل خاص. وذكر أن طالباً تخرج بتفوق حرم من التدريس لأنه يجيز حلق اللحية وكشف عن أن الفلسفة الإسلامية والأدب العربي غائبان عن المنهج الدراسي .

عن / صحيفة " الحياة " السعودية

صنعاء.. مازال قلبها ينبض

مدة عام او يزيد تفصل بين زيارتي الأولى لها وبين الأخيرة.. صنعاء بعماراتها الجديدة وعمارتها القديمة التي ازدادت جمالاً بعد ترميمها بلمسات لم تنل من جمالها بل زادته بريقا.. ثم شوارعها المتسعة والمتشعبة والمتفرعة.

سلوى صنعاني

"صنعاء حوت كل فن.. كم يضحك الزهر فيها من دموع الغمامة" كما قال الشاعر رحمه الله.

ودموع الغمامة ما أجملها حين تنسكب عليها ثم تتوقف.. وللمتعة والنزهة خرجت بصحبة احد اقربائي متجولة في ازقة صنعاء القديمة التي ازدانت بقناديل تكاد تكشف اسرارا غامضة تغنى قديما بها الشعراء والعشاق للجمال. كانت نزهة راجلة.

ثم تجولنا بالسيارة في شوارعها الخلابة.. مدينة الجمال والتاريخ اللذين صاغهما انسانها وأرضها وطبيعتها.

النزهة كانت ممتعة للغاية لولا المسميات المطلقة على شوارعها الجديدة التي عكرت صفو الزمان والمكان.. تلك المسميات أخذت طابعا رقميا لا يحمل أي دلالات بطولية كانت أو جمالية سوى "السبعين" لانه يرمز الى حصار هذه المدينة وصمودها البطولي ضد فلول الملكية والإمامية التي حاصرت جمهوريتها الفتية، واستبسل خلالها بل وتوحد تحت مظلتها اليمن شمالاً وجنوباً بأبطاله الأشاوس.

والرقمية التي عنونت هذه الشوارع منها (الخمسين والخمسة والاربعين والخمسة والعشرين والتسعين.. الخ) من تلك العناوين الغريبة عنا وعن كل زائر او سائح يمر بها.. بل ومن المضحك المبكي ان يتساءل هؤلاء عن هوية هذه الأرقام هل تعني بطلاً او شهيداً او علماً من أعلام الأمة وابن من هذا الخمسين؟! وما هو تاريخه؟! وما هي مآثره في حياة شعبنا اليمني؟!.

وفي الحقيقة لا أعلم مصدر هذه المسميات مع انها تعطي دلالة على هويته وثقافته وتصفه اما بالغبي الذي يجهل تاريخ بلده وصناعه.. او بحاقد يجافي هؤلاء الاعلام ويشعر بتقزمه أمامهم.

صحيح ولا انكر ان هناك شارعا اطلق عليه اسم البطل الشهيد الزبيري لا يتعدى الثمانية كيلومترات وآخر لعلي عبدالمغني، بيد ان صاحب العصمة في اطلاق استحقاقات ابطال بلادنا استكثر ذلك على الثلايا وزيد الموشكي و.. وهم من أبرز عمالقة النضال في اليمن وكذلك الشهيد سالم يسلم الهارش وهاشم اسماعيل وغيرهما الذين لم يبخلوا بارواحهم ودمائهم علينا.. ولولاهم لما اكتمل جمال هذا الوطن ولا عاصمته الابية صنعاء ولولاهم لما نعم الشعب اليمني بحريته ورفاهيته.

وهناك من الادباء والعظماء من تزخر بهم الساحة وهم رموز للثقافة والادب وللتاريخ.

حقيقة بل وعي الحقيقة ان صاحب الشأن الذي بخل على هؤلاء العمالقة باطلاق اسمائهم على تلك الشوارع وهي خطوة لا تقاس بمدى ما قدموه لأمتهم حاقد، ولكنها تبقى تذكرة لاجيالنا المتعاقبة وتاريخهم.

ان هذه المجافاة ليست لمن يزخر التاريخ بهم بل لطمس هذا التاريخ من ذاكرة شعبه.. فقليلا من الحياء ايها السادة في بلدية أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء وعودوا الى جادة الصواب وتعالوا واكبروا فوق هذه المشاعر اللاانسانية والجاحدة وتذكروا ان صنعاء مازال قلبها ينبض.

في اجتماع ضم الشركات المؤهلة لتنفيذ لأعمال الإنشائية لسد (حسان)

استعراض الآليات المساعدة لعمل الشركة المنفذة وتحديد موعد تقديم عطاءات التنفيذ

زنجبار / عبدالله بن كدة :

عقد يوم أمس بقاعة الاجتماعات بديوان محافظة أبين اجتماع للشركات المؤهلة لتنفيذ الأعمال الإنشائية لمشروع سد حسان مع إدارة المشروع والسلطة المحلية في المحافظة بحضور وكيل المحافظة / أحمد غالب الرهوي ومدير عام التخطيط والتعاون الدولي / حيدرة الشدادي ومدير عام الزراعة / م . نجيب ثابت ومدير المشروع / م . يوسف أحمد فارع ومسؤولي الري والجمعيات الزراعية والمهندسين الزراعيين وممثلي الشركات المتنافسة على تنفيذ المشروع البالغ كلفته الإجمالية (95) مليون دولار بتمويل من صندوق أبوظبي للتنمية والحكومة اليمنية، ويتسع السد لـ (20) مليون متر مكعب من مياه السيول المتدفقة عبر وادي حسان، ويحتوي على منشآت ري وقنوات وسدود تحويلية ستستفيد منها أكثر من (10,500) فدان من الأراضي الزراعية في منطقة دلتا أبين.

وفي الاجتماع تحدث الوكيل الرهوي مؤكداً أن هذه الزيارة واللقاء قد ولدا تباشير الفرح والسرور في نفوس المزارعين حيث يدنو موعد تنفيذ المشروع الحلم الذي انتظروه طويلاً والذي سيحقق نهضة زراعية كبيرة في أراضي الدلتا التي تستفيد منه وسيبقى معلماً زراعياً ستتذكر الأجيال كل من ساهم في إنشائه كما يتذكر الناس اليوم كل المهندسين والعاملين الذين شيدوا القنوات والسدود في المنطقة قبل عشرات السنين، وأكد الرهوي أن السلطة المحلية ومعها كل أبناء المنطقة سيوفرون الأجواء المناسبة للشركة التي سيرسو عليها المشروع وتسهيل كل التعاملات وتوفير المستلزمات من مواد ومحروقات وكل ما يتطلبه العمل في المشروع.

كما قدم الرهوي والسيد شودري ممثل الشركة الاستشارية للمشروع التوضيحات والردود عن التساؤلات التي تقدم بها ممثلو الشركات المتنافسة على تنفيذ المشروع في الجوانب الفنية والعملية، ونوه الرهوي إلى ضرورة الاستفادة من العمالة المحلية من أبناء المنطقة في الجوانب التي يمكن أن يتم استيعابهم فيها عند التنفيذ. وكان مدير المشروع / د . يوسف فارع قد قدم صورة مفصلة عن المشروع ومكوناته والمواصفات وكل ما يتعلق بأعمال تنفيذ المشروع.

وفي الاجتماع تم تحديد آخر موعد لتقديم العطاءات من قبل الشركات بمنتصف يونيو القادم على أن يبدأ العمل التنفيذي في المشروع قبل بدء الفصل الأخير من العام الحالي.

من ناحية أخرى قام ممثلو الشركات بزيارات ميدانية إلى موقع تشييد السد والمنشآت الزراعية التابعة له في عدد من مناطق الدلتا للاطلاع على الأرض وتحديد المواقع والتعرف على طبيعة المنطقة عن كثب حتى يتسنى لهم تقديم عطاءاتهم بشكل مناسب ومن الواقع.

كان برفقتهم الوكيل الرهوي ومديرو مكاتب الوزارات المختصة في المحافظة وإدارة المشروع.

فيصل الصوفي

يا رئيس الجمهورية

. يا رئيس الجمهورية .. أولئك الذين يطالبونك بحظر عمل المرأة في القضاء والجيش والشرطة ويزعمون أن المؤسسة التشريعية تشرع قوانين مخالفة للشرع وكذبوا كذباً صراحاً عندما اتهموا الحكومة بتقليص مقررات القرآن واللغة العربية في المدارس، وزعموا إن التنصير يجري في البلد على قدم وساق، وطالبوك بحظر الرياضة النسوية وغير ذلك من المطالب التي قالوا إنها " شرعية" في ذلك البيان الذي يتضمن طعناً في دين الدولة ، بل تكفيراً لها .. أولئك يا فخامة رئيس الجمهورية هل سمعت منهم كلمة إدانة واحدة للمحاولة الإرهابية الأخيرة؟ قطعاً لا .. وأزعم أن السبب معروف .. ولا يخفى عليك .. رغم أن نظراءهم الوهابيين في السعودية تخلى معظمهم عن تنظيم القاعدة وأدانوه وتراجعوا عن الخطاب الديني التكفيري والمعادي للجميع الذي يمثل تنظيراً للإرهاب يتلقفه تنظيم القاعدة ويحوله إلى حركة عملية من خلال التفجير والتدمير والاغتيالات .

. يا رئيس الجمهورية .. إن هؤلاء وأمثالهم غير جديرين بالإنصات .. لأنهم يتبنون خطاباً مثيراً للانقسام الوطني والفتنة ، ولديهم أهداف ومطالب لو وردت قبل ألف سنة من الآن لما قبلت .. ويتبنون شعارات ودعوات لا يمكن قبولها في دولة ديمقراطية ، وأحكاماً غير قابلة للتطبيق في دولة القانون والمؤسسات تحترم الحريات الشخصية و العامة وحق المواطن في حرية التفكير والاعتقاد.

القوم لا يعترفون بشيء اسمه منظمة أمم متحدة وقانون دولي واتفاقيات دولية .. وهذا من حقهم لكن ليس من حقهم أن يطالبوا الدولة بإلغاء تصديقاتها على المواثيق الدولية.. .. القوم لديهم مشكلة مع أمريكا والغرب عموماً لأسباب مفهومة .. ويعبرون عن مشكلتهم ومشاعرهم المجهدة تعبيراً يتعارض مع مصالحنا الوطنية، فالجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية بنظرهم عميلة للغرب لأنها تنفذ مشروعاتها الخدمية بتمويل من حكومات ومنظمات غربية .. في حين أن المشكلة ليست التمويل الغربي لأن هذا ضروري ومطلوب ، بل المشكلة هي في عدم قيام الحكومة بوضع آليات ونصوص قانونية تتمكن من خلالها من التأكد أن المنظمة التي تتلقى تمويلاً باسم خدمة الجمهور قد استخدمت أو وظفت هذا التمويل لخدمة الجمهور فعلاً؟

يا رئيس الجمهورية .. رجل الدين اليمني الحبيب الجفري ورجال دين من السعودية والكويت وباكستان والبوسنة وتركيا وغيرها من الدول التي اكتوت بنار الإرهاب قاموا بإعادة صياغة فتوى ابن تيمية عن الجهاد .. وفتوى ابن تيمية التي استند إليها رجال دين متشددون وتنظيم القاعدة في تقسيم المجتمعات إلى ديار كفر وديار إسلام، أو إلى فسطاطين كما قال أسامة بن لادن ، وبرروا من خلالها قتل الأبرياء ومحاربة الأنظمة وأعلنوا الجهاد الفردي والجماعي .. هذه الفتوى لا يزال أصحابنا أو " القوم" يروجونها ويفسقون الجفري ومن معه من الذين راجعوها وقرروا أنها من نتاج العصور الوسطى ولملابسات خاصة وجدت حينها ولم تعد مقبولة في هذا العصر وفي عالم متحضر ويحترم نفسه.